

الفصل الثاني

عصر اسماعيل ومقدمات الاحتلال

- ١ — الاهتمام المصرى بمنطقة البحر الأحمر .
- ٢ — اسماعيل بين « تحديث مصر والأزمة المالية » .
- ٣ — المحاكم المختلطة .
- ٤ — السياسة البريطانية في مصر قبيل عصر الاحتلال .



وعن عصر اسماعيل ذلك الخديو الذى يملؤه الطموح والاسراف
الطاغى الذى كان مقدمة لاحتلال أمور مصر ، ومقدمات لاحتلال
الأوروبى فهناك ثمانى رسائل هى رسالة عن الاهتمام المصرى بمنمنمة
البحر الأحمر فى عصر الخديو اسماعيل ، ورسالتان عن تضخم الأزمة
المالية فى مصر بسبب تبذير اسماعيل ومحاولاته تحديث مصر ورسالة عن
المحاكم المختلطة ، وأربع رسائل عن السياسة البريطانية فى مصر قبيل
عصر الاحتلال .

وفما يلى نعرض لهذه الرسائل ، ونقارنها بما نوقش فى الجامعات
المصرية من رسائل مشابهة .

١ - الاهتمام المصرى بمنطقة البحر الأحمر :

وعن الاهتمام المصرى بمنطقة البحر الأحمر فى عصر الخديو
اسماعيل قدمت الباحثة الأردنية المولدة الفلسطينية الأصل غادة هاشم
تلهاى Ghada Hashem Talhami رسالتها للحمول على
درجة الدكتوراه من جامعة إلينوى University of Illinois at Chicago
فى عام ١٩٧٥ تحت عنوان : «رسالة مصر الحضارية • الخديو اسماعيل
فى منطقة البحر الأحمر ١٨٦٥ - ١٨٨٥ » .

Egypt's civilizing Mission : Khedive Ismail's Red Sea Province
186511885.

وعن الرسالة المشابهة لهذه الدراسة فى الجامعات المصرية نذكر
الرسالة التى قدمها شوقى عطا الله الجمل الى آداب القاهرة فى عام
١٩٥٨ حصول على درجة الدكتوراه تحت اشراف شفيق غربان وكانت
بعنوان « سياسة مصر فى البحر الأحمر فى السنوات من ١٦٨٣ - ١٨٧٩ » .

والرسالة التى قدمها عبد العليم خلاف أنى آداب عين نُسَمِس
للحصول على درجة الماجستير فى عام ١٩٨١ وكانت بعنوان « جهود مصر
الكشفية فى أفريقية فى عهد الخديو اسماعيل ١٨٩٣ — ١٨٧٩ » •

والرسالة التى قدمها سيد يوسف نصر الى معهد الدراسات الاغريقية
بجامعة القاهرة ، وكانت بعنوان « جهود مصر الكشفية فى أفريقية فى
القرن التاسع عشر » •

وبالمقارنة بين رسالتى عادة تلهامى وشوقى الجمل يتضح أن
صاحبة الرسالة الاولى بينت اهتمام المصريين بمنطقة البحر الاحمر منذ
عصر محمد على الذى انتهاز فرصة طلب السلطان لمساعدته فى اخماد
الحركة الوهابية تضم موانى هامة من البحر الاحمر تحت حكمه ، ولكن
ذلك لم يستمر طويلا فبعد وفاة محمد على ١٨٤٩ ثار أهالى هذه الموانى
على الاتراك العثمانيين •

وتطرقت الباحثة الى محاولات الخديو اسماعيل استرجاع موانى
مصوع وسواكن الى مصر ، ونجاحه فى ذلك ، ونجاحه أيضا فى انهاء
افتتاح قناة السويس ١٨٦٩ الذى انعش تجارة البحر الاحمر ، وجذب
أعدادا من الأوربيين الى هذه المنطقة ، وأشارت الباحثة الى أن امتداد
النفوذ المصرى فى البحر الاحمر كان سياسة ثابتة ليس فقط لدى الخديو
اسماعيل ، ولكن أيضا لدى معظم من حكموا مصر خلال القرن التاسع
عشر ، وأن دور اسماعيل كان البلورة النهائية للتوسع المصرى فى هذه
المنطقة^(١) •

وكذلك تطرقت الباحثة الى المحاولات المصرية لاقامة العديد من

(1) Ghada Talhami : Egypt's civilizing Mission : Khedive Isma'il's Red Sea Province. Ph D. Microfilmed. University of Illinois at Chicago 1975, p. 419.

الاصلاحيات والنظم العصرية ، ورسم سياسة مستترة فى مناطق البحر الاحمر عن طريق مشاركة الحكومة الفعلية فى تطوير هذه البلاد ، واقامة نظام قضائى يتفق مع المصالح العامة للاهالى يضاف الى ذلك تشجيع الخديو اسماعيل على تطوير زراعة القطن فى سواكن ، وفى أماكن متعددة من السودان الشرقى ، ومحاولاته انشاء طرق للنقل الحديث لتوصيل الموانئ بالمناطق الداخلية ، ولكن هذه المحاولات تخبط نظرا للصعوبات العديدة التى طرأت مما أدى الى الاستياء الشعبى ، ونتيجة لما حلق بالقوات المصرية من هزيمة فى الحبشة فى عام ١٨٧٦ توقف الاتساع المصرى تجاه سواحل البحر الاحمر ، وانحدر مركز مصر فى هذه المناطق ، ومن ثم تزايد الزحف الأوروبى على موانئ البحر الأحمر خصوصا وأن ايطاليا كانت تعمل جاهدة للحصول لنفسها على ميناء فى البحر الأحمر ، ومن هنا احتلت مصوع ، وبقيام الثورة المهدية فى السودان ، تغير وضع مصر فى شيكان حتى قامت حملة اعادة فتح السودان واستأثر الانجليز بالنصيب الاكبر فى حكم هذه المناطق^(٢) .

ومن النتائج التى خرجت بها الباحثة فى دراستها أنه اذا كان الخديو اسماعيل قد فشل فى جعل السودان جزءا متما لمصر فإنه على الأقل قد نجح فى بناء الايديولوجية القومية لدى المصريين^(٣) .

أما عن رسالة شوقى الجمل فقد اتضح منها أن النشاط التجارى فى البحر الأحمر ارتبط بالتطاحن الاستعمارية فى افريقية عامة ، وفى ساحلها الشرقى بنوع خاص مما أدى الى تحفز الدول الأوروبية لأخذ نصيبها من هذا الصيد الثمين ، ودفع مصر بالآ تقف مكتوفة اليدين وسط هذا الصراع الدولى ، لذلك عمدت الى تثبيت أقدامها فى المناطق الهامة

(2) Dissertation Abstracts International 1975 p. 54754 A — 5467 A.

(3) Ghada Talhami : Op. cit., p. 448.

المحلة على البحر الأحمر ، وفى ساحل افريقيا الشرقى قبل أن تسبقها الدول الاستعمارية ، وكانت أول خطوة فى هذا السبيل هى مطالبة مصر بضم ميناءى سواكن ومصوع للإدارة المصرية وصدور فرمان مايو ١٨٦٥ باعادة ادارة المينامين للحكومة المصرية . ولم تكن مصر بذلك بل ضم اليها ميناء زيلع ، كما فتح محمد رءوف باشا سلطنة هرر فى أكتوبر ١٨٧٥ ، وسار ماكيلوب باشا على رأس حملة لفتح بلاد الصومال ، مما أزعج الحكومة الانجليزية فضغطت على الحكومة المصرية حتى سحبت قواتها من هناك ، ولكن ذلك لم يفت من عضد مصر حيث وقعت فى سبتمبر ١٨٧٧ معاهدة مع انجلترا اعترفت فيها بسيادة مصر على سواحل الصومال يضاف الى ذلك أن مصر قد اهتمت بموانئ البحر الاحمر بما يتناسب مع حركة الملاحة ، فاصلحت الموانئ ، وأقامت الفئارات لهداية السفن ، وانشأت مصلحة خاصة عرفت باسم مصلحة الموانئ والفئارات^(٤) كما حملت لواء الحضارة والمدنية باذلة الجهد والمال والدماء فى هذه المناطق ، فنشرت التعليم وانشأت المدارس ، وأمدت المسكن بالمياه ، وشجعت الاهالى على الزراعة فجلبت لهم البذور المختلفة وعلمتهم كيفية زراعتها ، وساعدت على استتباب الأمن^(٥) .

وعن مصادر كل من الدراستين فهناك مصادر أصلية وأخرى ثانوية .

وبالنسبة للمصادر الأصلية المصرية للباحثة عادة تلهامى نجد أنها أعربت عن عدم تمكنها من الاطلاع على الوثائق المصرية فى دار الوثائق القومية بحجة أنها مغلقة أمام معظم الدارسين .

ولا أدرى مدى صحة هذا القول فلعل فترة جمع مادتها العلمية وافقت فترة انتقال دار الوثائق من عابدين الى القلعة ، فدار الوثائق

(٤) تدعى الآن مصلحة الموانئ والمنائر .

(٥) شوقى الجمل : الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الاحمر ، القاهرة ، مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ص ٢-٥ .

كما عاصرناها لم تغلق أبوابها في وجه أى دارس اللهم الا في ظروف خاصة كالنقل من مكان الى آخر أو ما شابه ذلك وعلى كل حال فقد استعاضت الباحثة عن ذلك كما ذكرت بالرجوع الى الوثائق الرسمية التى نشرها كل من George Douin وشوقى الجمل حيث نشر Douin العديد من الوثائق حول موضوع بحثها في كتابه •

Histoire du regne du Khedive Ismail : L'Empire Africain.

كما نشر شوقى الجمل أيضا وثائق عديدة في كتابه الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر الذى نشرته الجمعية التاريخية وعن الوثائق البريطانية فقد رجعت الباحثة الى :

- A. British Foreign office 6410 Egypt and Sudan 1839-1922.
- B. British Foreign Office 78 : Turkey (Egypt) Chaims to Sovereignty in Red Sea, Africa and Arabia and Somali Coast 1839-1922.

وعن الوثائق الأمريكية فقد رجعت الى :

United stats Department of state Despatches from uniter⁶ States consuls in Cairo 1865-1906.

أما عن الوثائق الفرنسية فقد رجعت الى :

- Ministere des Affaires Etrangeres France correspondance commerciale Massaouah 1860-1885 Tome II.
- Ministere des Affaires Etrangeres France : Memoires et Documents, Afrique 1861-1895 Tome II.

يضاف الى ذلك رجوع الباحثة الى ١٥ مرجعا عربيا ، ١٢٧ مرجعا بلغات أجنبية^(٦) •

أما عن رسالة الباحث المصرى فوثائق عابدين كانت من الغزارة بحيث أن بعضها طبع في كتاب قائم بذاته •

(6) Ghada Talhami : op. cit., pp. 453-454.

٢ — اسماعيل بين تحديث مصر والأزمة المالية :

وعن الإصلاحات التي قام بها الخديو اسماعيل خلال فترة حكمه في الفترة من ١٨٦٣ الى ١٨٧٩ بهدف تحديث مصر وجعلها قطعة من أوروبا ، وأثر ذلك على تدهور الميزانية المصرية ، وارتفاع ديون مصر القومية من ٣٣٠٠٠٠٠ ر. ٣٠٠٠٠ ر. ٩١٠٠٠٠ ر. جنيه ، وازدياد التغلال الأوربي .

اجازت جامعة نيويورك
الرسالة التي قدمها كامل طه
Kamil Taha في عام ١٩٧٦
لنيل درجة الدكتوراه وهي بعنوان « سنوات اصلاح الخديو اسماعيل بن ابراهيم ١٨٦٣ — ١٨٧٩ »

The Reforming years of Khedive Ismail Ibn Ibrahim 1863-1879.

وعن الرسائل الماثلة لهذه الرسالة في الجامعات المصرية نذكر أن هناك رسالة ماجستير قدمها الباحث صالح رمضان محمود الى آداب القاهرة في عام ١٩٦٦ وكانت تحت اشراف الدكتور محمد أنيس وهي بعنوان « دراسة في الحياة الاجتماعية في مصر في عصر الخديو اسماعيل » .

وبالمقارنة بين الرسالتين يتضح أن رسالة كامل طه المكونة من ٢٢٢ صفحة والمقسمة الى خمسة فصول وخاتمة قام الباحث فيها بعمل مقارنة بين اصلاحات كل من محمد علي واسماعيل بهدف تحديث مصر فأوضح أن محمد علي هدف من اصلاحاته بناء جيش قوى واحاطته بكل الوسائل التي تضمن له الامداد الدائم ، ولكن ذلك لم يستمر خلال حكم عباس الأول وسعيد ، حيث تدهورت أمور هذا الجيش .

أما عن اسماعيل فقد كان الهدف من اصلاحاته انعاش مصر وبعثها كدولة حضارية من كافة النواحي فعمل على تطوير التعليم والادارة

والقضاء والزراعة والصناعة ، كما اتجه الى تحديث الجيش المصرى متخذاً من الجيش الامريكى نموذجاً لهذا التحديث^(٧) .

يضاف الى ذلك أن أول برلمان عرفته مصر فى تاريخها الحديث كان من ثمار اصلاحات اسماعيل .

وعن اصلاحات اسماعيل لنظم التعليم تطرق الباحث الى انشاء لتعدد من المدارس الابتدائية والثانوية ، وتشجيعه للاجانب على ايجاد مدارسهم الخاصة ، وارساله البعثات التعليمية الى أوروبا ، ورعايته لانشاء الجمعيات العلمية والأدبية وغيرها ، ذلك لاعتماده أن تقدم المجتمع وتطوره لا يتأتى الا بالاهتمام بالتعليم وتطوره ولرغبته فى ارتفاع ثقافة المصريين بنفس مستوى الأوروبيين .

وعن القضاء فقد تطرق الباحث الى تأسيس المحاكم المختلطة والتغيرات التى حدثت فى حياة القضاء المصرى من جراء ذلك^(٨) .

وعن اصلاح أحوال مصر الاقتصادية فقد أوضح أبحاث أن اسماعيل عمل على تطور الزراعة والصناعة وتقديم الآلات الحديثة اللازمة لزيادة الانتاج حتى زاد انتاج محاصيل السكر والقطن من ٤٦٥٢.٠٠٠ فدان فى عام ١٨٦٢ الى ٢٥٠٠.٤٢٥ فى عام ١٨٩٩ .

كما غمرت هذه المحاصيل الأسواق الامريكية والأوروبية^(٩) .

أما عن الجيش المصرى فقد بين الباحث أن اسماعيل عمل على تطويره كقوة عصرية متخذاً من الجيش الامريكى نمطاً عصبياً لهذا التحديث ، فجهزه بمعظم الأسلحة الحديثة يضاف الى ذلك ما بينه الباحث

(7) Ibid, p. 204.

(8) Ibi,d pp. 202-204.

(9) Ibid, p. 205.

من نجاح دبلوماسية الخديو اسماعيل مع الباب العالي من أجل الحصول على الفرمانات التي تتيح لصر قدرا أكبر من الاستقلال •

وقد خرج الباحث من رسالته بعدد من النتائج الموضوعية منها أن اصلاحات اسماعيل كانت مفيدة لكل طبقات المجتمع المصرى بينما كانت اصلاحات محمد على تهدف الى تطوير الجيش وتقديمه فقط • كما أشار الى أن افلاس مصر يرجع الى ثقة الخديو الزائدة بالأوروبيين واقتراضه المبالغ الطائلة من البنوك الأوروبية دون مراعاة للعواقب^(١٠) •

وعن وثائق هذا البحث ومراجعته فمن الملاحظ أن الباحث فى تصنيفه لقائمة مصادره بدأ بالمراجع ثم بالوثائق دون أن يفرق بين الوثائق غير المنشورة والوثائق المنشورة فى حين أن المصادر الأولية مثل الوثائق دائما ما توضع فى مقدمة المصادر ، حيث يعرض الباحث قائمة مصادره فصيذاً بالوثائق غير المنشورة فالمنشورة ثم يدخل فى المصادر الأولية من الكتب ثم المراجع الثانوية والدوريات •

وعلى كل حال فقد رجع الباحث الى كتابات عربية عديدة منها كتابات الياس الأيوبي والجبرتي والطهطاوى وعلى مبارك وأمين سامى والرافعى وفؤاد شكرى وعزت عبد الكريم •

ومن الملاحظ أيضا أن الباحث وضع مؤلفات الرافعى وشكرى ضمن المصادر الأولية Primary sources بينما تقضى الأصول العلمية بأن المصادر الأولية هى التى عاصر أصحابها أحداث الفترة التى يكتبون عنها •

قد يقول البعض ربما وضع الباحث المصادر المهمة لبحثه ضمن المصادر الأولية أقول لماذا وضع دراسة الدكتور عزت عبد الكريم عن

التعليم فى مصر فى عصر خلفاء محمد على حتى عصر اسماعيل ضمن المصادر الثانوية مع انها بالنسبة لبحثه أهم مما كتبه الرافعى وغؤاد شكرى عن عصر محمد على ، خصوصا وأن رسالته عنوانها سنوات الاصلاح فى عصر اسماعيل بينما ما رجع اليه من مؤلفات الرافعى وشكرى كان متعلقا بعصر محمد على .

وعلى كل حال فقد رجع الباحث الى ٣٧ مرجعا عربية ، على حين رجع الى ٩١ مرجعا أجنبيا .

أما عن الوثائق فقد استفاد من الوثائق الموجودة فى الارشيف الأمريكى بواشنطن Washington D.C. تحت عنوان :

Dispatches from the United States consuls in Alexandria, 1835-1873 (Microcopy), Roll No. 4.

كما رجع الى الوثائق البريطانية التالية :

1. British and Foreign State papers Vol. 59 (1868-69) London 1874.
2. British Parliamentary Papers.
3. Great Britain Foreign office Accounts and Papers 1878-79, Vol. 78 London, 1879.

أما عن الوثائق العربية فان الباحث قد اكتفى بالرجوع الى الوثائق المنشورة فى كتابات كل من شوقى الجمل المعنونة « الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر » وكتابات جورج جندى وجاك تاجر المعنونة « اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية » هذا بالإضافة الى ما أصدرته وزارة التربية والتعليم تحت عنوان « اسماعيل بمناسبة خمسين عاما على وفاته » .

أما عن الدوريات فان الباحث لم يرجع الى دورية مصرية واحدة ،

واكتفى بما كتبه عبد اللطيف حمزة تحت عنوان « أدب المقالة الصحفية فى مصر » وان كنا نعتقد أن الدوريات المصرية خلال هذه الفترة غنية بما يثرى بحثه ، وتضيف اليه الجديد .

هذا عن رسالة الباحث كامل طه أما عن رسالة الباحث صالح رمضان فقد تناول فيها المظاهر الأوربية وأثرها فى الحياة الاجتماعية والاضطرابات المالية والاقتصادية التى حاقت بمصر من جراء محاولات اسماعيل تحديث البلاد .

٣ — ورطة الخديو اسماعيل المالية :

وعن ورطة الخديو اسماعيل المالية والنهب الاستعماري الذى أدى الى افلاس مصر حتى أصبحت مغنما سهلا للسيطرة الأجنبية قدم دافيد لاندز David landes رسالة للدكتوراه الى جامعة هارفارد Harvard University فى عام ١٩٥٣ تحت عنوان رجال البنوك والباشوات . عمليات التمويل الدولى والإمبريالية فى مصر فى ستينات القرن الماضى .

Bankers and Pashes : International Finance an Imperialism in the Egypt of the 1860's. (١٢)

وعن الرسائل المشابهة لتلك الرسالة فى الجامعات المصرية فلا نظن أنه توجد رسالة حول هذا الموضوع .

ولما كان الباحث الأمريكى لا يعرف العربية فان مصادر بحثه

(١٢) نشرت جامعة هارفارد هذا البحث فى عام ١٩٥٨ تحت عنوان :

Bankers and Pashes. International Finance and Economic Imperialism in Egypt.

وترجمه الى العربية الدكتور عبد العظيم أنيس تحت عنوان بنوك وباشوات فى عام ١٩٦٦ .

خلت من أى مصدر كتب بها بل اعتمد بصفة أساسية على المراسلات السرية لاثنتين من كبار رجال الأعمال الفرنسيين فى الشؤون المصرفية أحدهما اندريه وهو صاحب إحدى البنوك الكبرى بباريس والاخر ديريون الذى كان على علاقة صداقة مع الخديو اسماعيل ، وبلغت الثقة بينهما أن عينه سكرتيرا خاصا له . وذكر الباحث انه وجد هذه المراسلات التى تزيد عن المائة رسالة فى إحدى حجرات أرشيف بنك فرنسا حيث كانت محفوظة مع السجلات التجارية لبنك اندريه ، كما يذكر أن هذه الرسائل تقدم للمؤرخ الاقتصادى والسياسى الدليل الواضح على الدور الذى لعبه رجال المال الأوروبيون فى توريث الخزينة المصرية ، ونشأة الدين المصرى ومضاعفاته ، كما تلقى الضوء على مسئولية الخديو اسماعيل فى افلاس مصر .

وفى البحث المكون من ستة عشر فصلا أوضح الباحث تفاصيل المؤامرات التى حاكها المصرفيون الأجانب ، وكيف أصبحت مصر ميدانا للنهب الأوروبى ، وقد أرجع ذلك الى عدم تبصر الخديو اسماعيل جريا وراء العظمة والمبالغ الطائلة التى ضاعت على الخزينة المصرية كتعويضات وأجابه لدعاوى قائمة على النصب وثبته النصب ، وأسعار باهظة تقاضاها الممولون والمقاولون وغيرهم^(١٣) . ونتج عن ذلك أن اسماعيل الذى عرف فى الماضى فى أوروبا بثروته الضخمة وآماله المتنورة أصبح معروفا بديونه الضخمة وآماله المتهورة^(١٤) .

ومع أن الباحث قد كتب رسالته بروح المؤرخ المنصف فانه قد جافى الحقيقة فى بعض الاحيان كوصفه للفلاح المصرى بأنه كسول ، وانه لا يعمل الا بدافع الخوف من الجور ، ووصفه للمصريين بأنهم يكرهون الأجانب ، وبأن المسلم غالبا ما يكون متعصبا وبربريا .

(١٣) دافيد لاندز : بنوك وباشوات — ترجمة الدكتور عبد العظيم أنيس ص ٢٩٢ .
(١٤) نفسه ، ص ١٩٤ .

والحقيقة أن هذا التفسير يعتبر مناقضا للواقع فالثعبان المصرى لم يعاد الأوربيين على أساس دينى أو غير دينى ، وإنما كان يعادى التسلسل والاستغلال الاقتصادى والاجتماعى الذى عاناه على أيدى عدد من الأوربيين كما يتضح من ثنايا كتاب لاندز ، فالثعبان المصرى لم يذس بيع اقتصاد بلاده ومصالحه لطفمة من المرابين والمتاجرين بأرزاق الشعوب .

وعلى كل حال فان دافيد لاندز لم يكن أول مؤرخ غربى دافع عن مصر ، وفصح أساليب الاستعمار ونواياه الحقيقية كما انه لم يكن أول من هاجم المصريين أيضا ، فقد سبقه فى الدفاع عن مصر تيودور روزنشين فى كتابه Egypt's Ruin الذى ترجمه عبد الحميد العبادى ومحمد بدران فى عام ١٩٢٣ تحت اسم آخر أخف على السمع وهو تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ - ١٩١٠ كما سبقه أيضا بلنت Blunt فى كتابه التاريخ السرى للاحتلال البريطانى لمصر .

أما من هاجم مصر والمصريين من الأوربيين فكان اللورد كرومر فى كتابه مصر الحديثة Modern Egypt .

وعلى كل حال فاذا كانت المدرسة التاريخية الامريكية قد سجلت اضافة جديدة بكتاب لاندز فان المدرسة التاريخية المصرية قد استكملت الموضوع بالدراستين اللتين قدمهما نبيل عبد الحميد الى آداب عين شمس تحت اشراف الدكتور جمال زكريا الأولى للماجستير وكانت بعنوان « الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى فى سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩٢٢ » ، والثانية للدكتوراه وكانت بعنوان « النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى من سنة ١٩٢٢ الى سنة ١٩٥٢ » .

فقد سجلت الدراسة الاولى مختلف أوجه النشاط الأجنبى فى مصر وأثره على المجتمع المصرى ، وسجلت الدراسة الثانية سيطرة الأجانب سيطرة تكاد تكون تامة على كافة أنواع النشاط الاقتصادى فى مصر ،

وخاصة التجارة بجميع أنواعها ، وسيطرتهم على أعمال البنوك وشركات التأمين^(١٥) .

٤ - المحاكم المختلطة :

وعن المحاكم المختلطة وتأثيرها على نظام القضاء في مصر قدم بايرون ديفيد كانن^(١٦) Byron David Cannon رسالته للحصول على درجة الدكتوراه الى جامعة كولومبيا Columbia University عام ١٩٧٠ تحت عنوان : سياسة الاصلاح القضائي في مصر ١٨٧٦ - ١٨٩١ .

The Politics of Judicial Reform : Egypt 1876-1891.

وعن الرسالة المشابهة لهذه الرسالة أو بمعنى آخر المكملة لهذه الرسالة في الجامعات المصرية نذكر أن آداب القاهرة أجازت رسالة للماجستير في عام ١٩٥٣ للباحث يوسف خليل جاد الله تحت اشراف الدكتور محمد فؤاد شكرى ، وكانت بعنوان « علاقة الامتيازات الأجنبية بالاصلاح القضائي في عهد اسماعيل باشا ١٨٦٧ - ١٨٧٥ مع الاشارة بوجه خاص الى آثارها السياسية والاجتماعية »^(١٧) .

وللمقارنة بين الرسالتين يتضح أن رسالة الباحث الامريكى أوضحت دور المحاكم المختلطة في التأثير على نظام المحاكم في مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده ، والمشاكل التي وجدت بسبب طلبات القضاة الأجانب

(١٥) نشرت الهيئة العامة للكتاب هذه الدراسة في عام ١٩٨٢ .

(١٦) يعمل حاليا بجامعة يوتا Utah الامريكية ، ويعرف اللغة العربية .

(١٧) مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم ١٤٠ .

والجدير بالذكر أن هناك دراسة أعدتها الدكتورة لطيفة سالم الأستاذ المساعد بأداب بها تحت عنوان (النظام القضائي الحديث ١٨٧٥ - ١٩١٤) نشرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام عام ١٩٨٤ .

ضمان قوانين دولية فى حالة تورط اهتمام الأجانب فى مصر ، والمحاولات المتكررة من جانب الدبلوماسيين المصريين والانجليز للحد من سطوة هذه المحاكم خصوصا وانها كانت تهدد ادارة المصريين للحكم الذاتى ، وتوجد تفرقة فى النظام التشريعى بمصر .

وتحدث الباحث عن الاصلاحات التى تمت فى المحاكم المختلطة والمحلية قبيل عام ١٨٩١ ، وتطرق الى المحاكم الأهلية وضرورة اصلاحها وفقا لتحقيق العدالة الفعلية بين سكان مصر ، وأهمية تدريب المحامين المصريين .

وتطرق الباحث الى ظهور مجموعة مثقفة من المحامين المصريين نبئت حولها الآمال من أجل القضاء أمثال سعد زغلول ، وقاسم أمين ومحمد فريد وغيرهم (١٨) .

أما عن رسالة الباحث المصرى فيتضح منها أن تغلغل نظام الامتيازات الأجنبية فى مصر ، وتضخمه كان لا يتفق مع نصوص المعاهدات المكتوبة فى الأصل ، كما أوضح أن رغبة الحكومة المصرية فى سبيل تسهيل اقامة الأجانب قد تركها عاجزة عن فرض العدالة فى علاقات الأهالى بالأوروبيين مما أشاع الفساد فى البلاد وجعل نوبار يفكر فى وضع نظام للعدالة يكفل لأوروبا كل الضمانات التى يحق لها أن تطلبها ، وذلك بادخال العنصر الأوروبى فى المحاكم المصرية ، واشراكه مع العنصر الوطنى ، وان يمنح ضمانات وان كانت أكثر من اللازم حتى تدخل فى نفسه الثقة بالعنصر الوطنى والحكومة . وهكذا رأى نوبار كأساس من أسس الاصلاح ضرورة الاستعانة بالأجانب فى القضاء على غرار

الاستعانة بهم فى بقية مرافق البلاد واشراكهم جنباً الى جنب مع العنصر الوطنى (١٩) •

٥ — السياسة البريطانية فى مصر قبيل عصر الاحتلال :

وعن السياسة البريطانية تجاه مصر قبيل الاحتلال قدم الباحث ريتشارد الكسندر آتكينس Richard Alexander Atkins, رسالته للحصول على درجة الدكتوراة الى University of California, Berkeley. تحت عنوان : British Policy Towards Egypt 1876-1882.

فأوضح أهمية مصر كمركز استراتيجى فى وصول انجلترا الى الشرق خصوصاً الهند ، وان الحكومة البريطانية جندت خصوصاً منذ منتصف ١٨٧٠ أن تكون مصر ولاية مستقلة تحت سيادة الباب العالى ، وضمن اطار الامبراطورية العثمانية ، وأن تكون بعيدة عن أى نفوذ أوروبى خصوصاً من جانب فرنسا ، وأنها علمت من خلال دبلوماسيتها على تأكيد ذلك الوضع ولكن زيادة أهمية موقع مصر بعد نجاح شركة قناة السويس فى تيسير حركة النقل العالمية جعل معظم القوى العظمى تتطلع للسيطرة على الدولة التى يمر بها هذا الطريق التجارى الحيوى ، أو على الأقل تحاول مع غيرها من السيطرة عليه •

وكانت انجلترا أول من حاول السيطرة على مصر خشية أن تسبقها فى ذلك دول أخرى بحجة المحافظة على ديون رعاياها ، ولكن الضغوط الدولية ، وردود الفعل الأوروبية جعلتها تترث فى الأمر •

وبظهور العربيين ونجاحهم فى تقلد زمام الأمور فى بلادهم ،

(١٩) يوسف خليل جاد الله : علاقة الامتيازات الاجنبية بالاصلاح القضاى فى عهد اسماعيل باشا . مخطوط ص ١٤٠ — ١٤٢ •

وصراعهم مع الخديو ، لعبت انجلترا دورها منتهزة هذا الشقاق الداخلى
فاحتلت مصر بحجة حماية الخديو وحماية مصالح الأوربيين^(٢٠) .

وعن معارضة انجلترا لمشروع قناة السويس قدم الباحث دان غريد
برادشو Dan Fred Bradshaw رسالته الى : University of Oklahoma
فى عام ١٩٧٣ للحصول على درجة الدكتوراه وكانت بعنوان
A Decade of British opposition to the Suez canal Project 1854-1864.

فأشار الى التناقض الانجليزى حول مشروع انشاء القناة ، فبالرغم
من أهميته القصوى التى لا تقدر بثمن بالنسبة لتجارة بريطانيا
الامبراطورية فقد ظلت بريطانيا تعارضه حوالى عشر سنوات خوفاً من
استيلاء فرنسا عليه ، وانه بالرغم من استخفاف المعارضين للمشروع
وإشاعتهم بان بناء القناة فنياً غير ممكن ولا منفعة منها مالياً بل ستكون
نتائجها عكسية . وبالرغم من قلة الاستثمارات فى المشروع فقد كانت
عزيمة دليبيس القوية سبباً فى انجاح المشروع مما حطم الدبلوماسية
المعارضة ، وجعل بعض المستثمرين يجازفون بأموالهم فى المشروع حتى
كتبت له الحياة ، وافتتحت القناة للملاحة فى عام ١٨٦٩ .

وأشار الباحث الى أن بريطانيا التى عارضت مشروع انشاء القنل
كانت أكثر الدول انتفاعاً بهذا المشروع لدرجة أن ثلاثة أرباع الحركة
التجارية التى تمر فى القناة سنوياً كانت بواسطة سفن الشحن التجارية
البريطانية^(٢١) .

وعن الدبلوماسية البريطانية ، وأصحاب الديون الأجانب فى مصر
قدم بول فرانك ميزاروس Paul Frank Meszaros رسالته

(20) Dissertation Abstracts Internaional The Humanities and
Social Sciences May 1969 Volume 29 Number 11 p. 4411 A.

(21) Dissertation Abstracts International July 1974 Volume 34
Number 12, p. 7670-7671 A.

للحصول على درجة الدكتوراه الى جامعة ليولا (٢٢) بشيكاغو
Loyala University of Chicago,
في عام ١٩٧٣ تحت عنوان
The Corporation of Foreign Bondholders and British Diplomacy
in Egypt 1876 to 1882 The efforts of an interest group in Policy
Making .

فأوضح أن أصحاب الديون كانوا قوة لها تأثير في سياسة الحكومة
البريطانية ، وأن ضغوطهم برزت مرة ثانية مع النصر الانجليزى على
العرايين في التل الكبير مما سبب حساسية شديدة للحكومة البريطانية .

وأشار الباحث الى انشاء جمعية حاملى السندات الأجانب في بدء
١٨٦٨ الى ١٨٨٢ والغرض منها وتنظيماتها ، وطريقة العضوية بها ،
والأسلوب التى اتبع ضد المصريين حاملى السندات ، كما تطرق الى أن
يعثه جوش وجوبير ترجع الى تسوية مسألة الديون المصرية لدى المستثمرين
الأجانب ، ومحاولة تنظيم المالية المصرية .

كما أشار الباحث الى المعوقات التى كان يضعها حاملى سندات الدين
الأجانب في وجه المعتمد البريطانى كرومر ، والى قدرة كرومر على
مواجهتها ونجاحه في تسديد نسبة كبيرة من ديون مصر (٢٣) .

وعن نمو الحركة الوطنية في مصر ، وخشية بريطانيا من سيطرة
الوطنيين على مقاليد الأمور بما يهدد مصالحها الحيوية وسياستها
الامبريالية تقدم الباحث الليبى ميلاد المجرافى Milad El Magrahi,
رسالته الى جامعة واشنطن University of Washington في عام ١٩٨٢
للحصول على درجة الدكتوراه ، وكانت بعنوان :

British Policy Towards Egypt 1875-1885, British Imperial Expansion
and Egyptian Nationalist Response.

(٢٢) ليولا Loyala اسم قديس من الجزويت في شيكاغو .
(23) Dissertation Abstracts International July 1973, Volume
34 Number 1, p. 252-253.

وفى هذه الرسالة أوضح الباحث سياسة بريطانيا الاستعمارية تجاه مصر فى الفترة من ١٨٧٥ — ١٨٨٥ وموقف القومية المصرية من هذه السياسة فأشار الى أهمية موقع مصر بالنسبة لطريق التجارة البريطانية الى الهند والشرق الأقصى ، وزيادة هذه الأهمية بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ التى ظهرت كطريق عظيم النفع والأهمية بالنسبة لبريطانيا التى كانت تعارض انشاءها وزيادة اهتمام بريطانيا بمصر بعد شراء دزرائيلى لحصة الحكومة المصرية من القناة^(٢٤) .

كما أشار الباحث الى أن الانجليز كانوا يخشون دائما من زيادة النفوذ الفرنسى فى مصر ، ومن رغبة روسيا فى الحصول على مزايا فى افغانستان ، وامتداد نفوذها تجاه الهند ، ثم ازدادوا انزعاجا بنمو الحركة الوطنية المصرية التى بلغت ذروتها على يد عرابى .

وبالرغم من أن جادستون وجرانفيل قد عارضا فى بداية الأمر تورط بلادهم فى التدخل فى مصر من طرف واحد واكتفيا بإمكانية تدخل عثمانى لحل الأزمة^(٢٥) فقد دفعت الأحداث الى تورط حكومة جلاستون الليبرالية فى التدخل العسكرى فى شئون مصر .

وأوضح الباحث أن جلاستون ووزراءه الليبراليين كانوا أمام اختيار صعب وهو إما أن يسايروا أفكارهم الليبرالية ويعارضوا فكرة مغامرة عسكرية فى مصر ، وإما أن يقامروا بغزو عسكرى للاستيلاء على دولة يمر فيها شريان حيوى وهام بالنسبة للتجارة العالمية عمومها والبريطانية خصوصا ، ومع أن عملية الغزو كانت غير مقبولة فى نظر الليبراليين^(٢٦) فإن الأهمية الاقتصادية بالنسبة لمركز بلادهم قد حجب

(24) British Policy Toward Egypt, Unpublished, p. 2.

(25) Ibid, p. 209.

(26) Dissertation Abstracts International September 1932, Vol. 43 No. 3, p. 891 A.

عنهم ما يجيش فى ضمائرهم من ليبرالية فانضموا الى الضغوط التى أدت الى احتلال مصر (٢٧) *

ومع أن الحكومة البريطانية لم تكن ترى بقاء قواتها فى مصر لمدة طويلة فان تغير الظروف الدولية ورغبة الانجليز فى حماية الممرات المائية الاستراتيجية الموصلة الى الهند ، وخشيتهم من تغلغل النفوذ الفرنسى فى مصر بعد انسحابهم قد أدى الى تغير السياسة البريطانية واصرارها على التواجد فى مصر وزيادة تدخلها فى الأمور الداخلية لها (٢٨) *

ومن الملاحظ على هذه الدراسة أن صاحبها لم يرجع الى الوثائق المصرية الموجودة فى القلعة ، والتى كان يمكنه عن طريقها تعميق الصبغة العلمية لبحثه ، وازضافة روح الأصالة اليه ، وعلى سبيل المثال كان يمكنه الرجوع الى وثائق الثورة العربية وأوراق جمال الدين الافغانى ، والى ديوان الخديو ، والى ديوان المعية عربى والى مذكرات أحمد عرابى المخطوطة المعنونة « كشف الستار عن سر الأسرار » *

ومما يؤخذ عليه أيضا أنه يطلع على رسائل الماجستير والدكتوراه غير المنشورة التى أجازتها الجامعات المصرية حول موضوع بحثه رغم انه اطلع على الرسائل المماثلة التى أجازتها الجامعات الامريكية . هذا بالاضافة الى أنه لم يرجع الى اللائحة الهامة المعنونة « لائحة اصلاح مرفوعة الى الأمير محمد توفيق من جمعية مصر الفتاة عام ١٨٧٩ » * ونعتقد أنها هامة جدا فى اضافة الجديد الى البنيان الرئيسى لرسالته (٢٩) *

(27) Ibid.

(28) British Policy p. 216.

(٢٩) عن قائمة مصادر ومراجع هذا البحث انظر :

British Policy Toward Egypt 1875-1885, p. 218-234.

وعلى كل حال فإنه بالرغم من الرسائل المتعددة التى أجازتها الجامعات الأمريكية حول عصر اسماعيل فإن الجامعات المصرية تطرقت الى موضوعات لم تطرقها الجامعات الأمريكية نذكر منها الرسالة التى قدمها محمد السروجى الى آداب الاسكندرية فى عام ١٩٥٧ تحت اشراف الدكتور محمد مصطفى صفوت ، وكانت بعنوان « الجيش المصرى فى عصر الخديو اسماعيل ١٨٧٣ - ١٨٧٩ » •

والرسالة التى قدمها أحمد عبد الرحيم مصطفى للماجستير فى عام ١٩٥١ الى جامعة فؤاد الأول تحت اشراف الدكتور أحمد عزت عبدالكريم وكان عنوانها « الخديو اسماعيل وعلاقته بالباب العالى » (٣٠) •